الأمم المتحدة

E/2013/9/Add.13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 July 2013
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠١٣

البند ٤ من جدول الأعمال

الانتخابات، والترشيحات، وإقرار التعيينات، والتعيينات

تعيين ٢٤ خبيراً في لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

مذكرة من الأمين العام

عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٥/٢٠٠١، سينظر المجلس في تسمية الأمين العام أربعة وعشرين خبيرا سيعملون في لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بصفتهم الشخصية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وترد أدناه أسماء الأشخاص الأربعة والعشرين الذين سماهم الأمين العام، مع معلومات عن سيرهم الذاتية.

جيوسيبي ماريا أرمينيا (إيطاليا)

السيد جيوسيبي ماريا أرمينيا حاصل على درجة جامعية عليا في الهندسة. وقد اكتسب خبرة واسعة من خلال المناصب التي تقلدها في الشركات العالمية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (فودافون، وتيليكوم إيطاليا، وإريكسون، ونورتل نتوركس)، كما تقلد أدواراً هامة في مجال الإدارة العامة بإيطاليا. فقد كان مسؤولاً عن مشاريع بلغت قيمتها أكثر من ١٠٠ مليون يورو، وقام بإدارة أفرقة بلغ عدد أفرادها أكثر من ٢٠٠ شخص. وقد عمِل السيد أرمينيا على مدى السنوات الخمس الماضية مديراً لتكنولوجيا المعلومات بهيئة ترويج التجارة الإيطالية التابعة للإدارة العامة. وفي إطار منصبه هذا، كان مسؤولاً عن إنشاء شبكة داخلية لبروتوكول ربط المحادثات الصوتية عبر الإنترنت تربط بين أكثر من ٣٥ مكتبا في جميع أنحاء العالم. وفي عام ٢٠٠٥، قام بإدارة تركيب

140813 130813 13-40085 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

منظومة سيتريكس التي جعلت ذلك الكيان من كيانات الإدارة العامة هو الأول في إيطاليا الذي يمتلك إمكانية الوصول من بعدٍ إلى التطبيقات وإلى الحواسيب المكتبية، وحصل بموجب ذلك على جائزة [سامو]، وهو المعرض الوطني الايطالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي عام ٢٠٠٧، ابتكر نظاماً للاستخبارات التجارية ورصد الأداء، أُقر بموجبه بأن هيئة ترويج التجارة الإيطالية تمتلك أفضل ممارسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الإدارة العامة. وقد عمل السيد أرمينيا، منذ عام ٢٠٠٩، كمسؤول تنفيذي أول لشركة ''ريتإيتاليا إنترناسيونالي سبا''. وهذه الشركة مملوكة بالكامل للحكومة الإيطالية وتقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحلول الحكومة الإلكترونية لوزارة التنمية الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص لهيئة ترويج التجارة الإيطالية. ويعمل السيد أرمينيا، تحت الإشراف العام لمجلس الإدارة، مستشارا بشأن استراتيجيات الحكومة الإلكترونية، والحكم الرشيد، والسياسة العامة، والمسائل التشغيلية المتعلقة بالسلطة الحكومية (على سبيل المثال، الوزراء، ونواب الوزراء، ووزراء الدولة) ولكبار المديرين المعنيين بالإدارة العامة. وهو يفاوض على أعلى مستويات الإدارة مع الإدارات العامة ومع الشركات الخارجية الكبرى لتحقيق أهداف أصحاب المصلحة. وهو مستشار في مجالات حلول الحكومة الإلكترونية، وعمليات الاقتناء المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتغييرات الإجرائية على نطاق العالم.

توركسل كايا بنصغير (تركيا)

الأستاذة توركسل كايا بنصغير هي عضو من أعضاء هيئة التدريس بمعهد الإدارة العامة لتركيا والشرق الأوسط. وهي مؤسِّسة ومديرة مركز الحكومة الإلكترونية، الذي أُنشئ ضمن إطار المعهد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وبوصفها أستاذة في مجال نُظم المعلومات الإدارية، تقدِّم السيدة بنصغير محاضراتٍ عن نُظم المعلومات الإدارية، والحكومة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية بالمعهد وبجامعاتٍ شتى في تركيا، بما في ذلك في الحلقات الدراسية التي تُعقد للمديرين وموظفي الخدمة المدنية الرفيعي المستوى الأتراك والأجانب. والأستاذة بنصغير نُشر لها كتاب تكنولوجيا المعلومات والتغييرات التنظيمية، كما شاركت في تأليف الكتب التالية: 'التوقيع الإلكتروني: تنفيذه داخل المنظمات العامة في تركيا' (مع ف. توبكان)، و 'نظم المعلومات الجغرافية في الحكومات المحلية: تطبيقاتها في تركيا' (مع أ. أكاي). وأسهمت أيضاً في تحرير العديد من الكتب وفي كتابة فصول في عدد من الكتب. وتم نشر العديد من مقالات الأستاذة بنصغير في المجلات الوطنية والدولية. وقادت مشاريع بحثية، وتولت قيادة مشاريع بحثية، وقدمت أوراقاً بحثية في مؤتمرات وطنية ودولية في مجالات

الحكومة الإلكترونية، وإدارة المعارف في المنظمات العامة، والتوقيع الإلكتروني، ونُظُم المعلومات الإدارية، والعلاقات العامة والتكنولوجيات الشبكية، وتقييم المواقع الشبكية للبلديات، والحكومات الإلكترونية المحلية، واستخدامات نظام المعلومات الجغرافية في البلديات، والفجوة الرقمية، ومقاهي الإنترنت. وإضافة إلى ذلك، فقد أشرفت على إعداد رسالات الماجستير والدكتوراه، وشاركت في اللجان التي تقوم بتقييم تلك الرسالات في مواضيع مثل نظم المعلومات الإدارية، والحكومة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية بالمعهد وبجامعات شتى. وهي تعمل في هيئات تحرير مجلة الإدارة العامة التي يصدرها المعهد، ومجلة الحكومات المحلية المعاصرة التي يصدرها المعهد أيضاً، ومجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية التي تصدرها جامعة هاسيتيب، ومجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية التابعة للجامعة السلجوقية بمنطقة كارامان، ومجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة أكدنيز، ومجلة علوم الشرطة. وظلت الأستاذة بنصغير عضواً في الرابطة التركية المعنية بالمعلوماتية منذ عام ١٩٩٦ حيث تقدم الدعم الأكاديمي للأفرقة العاملة فيما يتعلق بمنتدى نُظم المعلوماتية العامة التابع للرابطة. وهي أيضاً عضو في لجان الاتحاد الدولي للحكومة المتنقلة، والمؤتمر الأوروبي المعني بالحكومة الإلكترونية، إضافة إلى عضويتها في المؤتمرات المعنية بالحكومة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تُعقد في تركيا. وعلاوة على ذلك، فقد ساهمت في عملية التحول للحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية الوطنية بتركيا بوصفها مستشاراً أكاديمياً منذ عام ٢٠٠٠.

روينا ج. بيشيل (جزر البهاما)

تقدم السيدة روينا ج. بيشيل خدماتٍ استشاريةٍ مستقلةٍ في مجال الحكومة الإلكترونية، وقانون وسياسات الاتصالات الإعلامية، ونظام القطاع المالي، والتعاون الضريبي الدولي. وقد عمِلت سابقاً في مناصب إدارية عليا بالخدمة الحكومية بجزر البهاما لأكثر من ٢٧ عاما، حتى آب/أغسطس ٢٠١١. فهي مستشارة قانونية سابقة لوزارة المالية بجزر البهاما والمفوض التنفيذي للجنة الامتثال (المشرفة على مكافحة غسل الأموال بالمؤسسات المالية غير التقليدية). وبصفتها مستشارا قانونيا، فقد قدمت خدمات متخصصة في المجالات التالية: جدول أعمال الحكومة الإلكترونية ومجتمع المعلومات الوطني؛ وخصخصة شركة جزر البهاما للاتصالات (الشركة المملوكة للدولة والتي تتولى شؤون الاتصالات)؛ وتنظيم كل من القطاع المالي وصناعة الاتصالات؛ والتعاون الضريبي عبر الحدود. وقد اضطلعت بالدور الرئيسي في سن عدد من التشريعات الفارقة، التي تشمل ما يلي: المجموعة الكاملة من التشريعات التمكينية للتجارة الإلكترونية التي صدرت في عام ٢٠٠٣ (قانون الاتصالات

والمعاملات الإلكترونية، وقانون إساءة استعمال الحاسوب، وقانون حماية البيانات)؛ والتعاون الضريبي وتبادل المعلومات الضريبية عبر الحدود، مما ييسر الأطر التشريعية والإدارية (قانون اتفاق تبادل المعلومات الضريبية بين جزر البهاما والولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠٣ والقانون الدولي للتعاون الضريبي لعام ٢٠١٠)؛ والتعديلات التي أدخلت في عام ٢٠٠٧ على القوانين المالية والتي أتاحت جملة أمور، من بينها تعزيز التعاون بين الجهات التنظيمية الداخلية وتعزيز صلاحيات لجنة الأوراق المالية في جزر البهاما. وكانت أيضا عضوا رئيسيا في الفريق الحكومي الذي عمل من أجل رفع اسم جزر البهاما من مختلف قوائم الحظر المتعددة الأطراف التي وضعت في عام ٢٠٠٠. وإضافة إلى ذلك، كانت السيدة بيثيل عضواً في فريق جزر البهاما للتفاوض بشأن تبادل المعلومات الضريبية منذ عام ٢٠٠٠، كما كانت المفاوض الرئيسي بشأن المعاهدات الضريبية واتفاقات تبادل المعلومات الضريبية التي أبرمتها جزر البهاما خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١. وقد مثلت السيدة بيثيل جزر البهاما في المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية الذي كانت تقيمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١. وهي عضو في عدة هيئات من بينها: (أ) الفريق العامل بالمنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بتكافؤ الفرص وفريق استعراض الأقران؛ و (ب) لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ و (ج) مجلس الاستراتيجيات الرفيعة المستوى التابع للتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية. كما عملت مستشاراً تقنياً ومفاوضاً بآلية التفاوض الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي في مجالات حماية البيانات والشؤون الضريبية والمالية. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة ليسستر بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وعلى درجة الماجستير في القانون والسياسات المتعلقين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جامعة ستراثكلايد بالمملكة المتحدة؛ وعلى دبلوم في قانون التجارة الإلكترونية الخارجية من دوائر قانون قطاع الأعمال عبر الإنترنت بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد التحقت بنقابة المحامين الإنكليزية في عام ١٩٨٢ وظلت عضواً ممارساً في نقابة المحامين في جزر البهاما منذ عام ١٩٨٣.

خوسيه كاستيلازو (المكسيك)

يشغل السيد خوسيه كاستيلازو منصب رئيس المعهد الوطني للإدارة العامة منذ عام ٢٠١١، بعد أن شغل منصب الأمين التنفيذي للمعهد منذ عام ٢٠٠٢. وظل بالمعهد نشطاً في تشجيع التخصص في السياسة الحكومية، وفي العمل الإداري بالحكومة، والمدن الكبرى،

والأقاليم. ولديه مؤهلات أكاديمية في الإدارة العامة والحكم، حيث أنه حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام. وقد شغل مناصب تنفيذية وإدارية مختلفة في: الهيئة الاتحادية للكهرباء؛ ومنطقة العاصمة الاتحادية، ومصرف ناسيونال فينانسييرا؛ ومصرف بانرورال؛ والإدارات الحكومية المعنية بالتجارة، وإصلاح الأراضي، والصحة والرعاية الاجتماعية، والتنمية الحضرية والبيئة، ومكتب رئاسة الجمهورية. وله أعمال منشورة على نطاق واسع، وهو ممارس وأكاديمي ذو نفوذ في مجال الإدارة العامة والتنظيم في بلدان أمريكا اللاتينية. وقد عمل خبيرا في الاجتماعات المتعددة لفريق الخبراء المخصص التابع لشعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، كما كان يحضر اجتماعات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بصفة مراقب.

خياوشو داي (الصين)

يتقلد السيد خياوشو داي حاليا منصب نائب المدير العام لإدارة التعاون الدولي التابعة لوزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي، وهي الوزارة المسؤولة بمجلس الوزراء الصيني عن إدارة الموارد البشرية الوطنية، والضمان الاجتماعي، والخدمة العامة. وقد عمل السيد داي في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٨ بإدارة تطوير المهارات المهنية وإدارة التدريب التابعتين لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، المسؤولة عن دراسة ووضع السياسات والخطط المعنية بالتدريب المهني، حيث شارك في وضع قانون التعليم المهني وإصلاح نظام التأهيل المهني بالصين. وفي الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠١، عمِل بإدارة التدريب والتوظيف التابعة للوزارة، حيث كان مسؤولاً بصفة رئيسية عن وضع سياسات التوظيف وإجراء البحوث ذات الصلة بها، بما في ذلك قضايا العمالة المتعلقة بالقوى العاملة في الريف، والشباب، والتدريب على بدء ممارسة العمل الحر. وفي الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨، كان يعمل لحساب إدارة التعاون الدولي، التابعة للوزارة. وقد اشتملت مجالات مسؤوليته الرئيسية خلال تلك الفترة على سياسات هجرة اليد العاملة، وبرامج التعاون التقني في مجال العمل والضمان الاجتماعي. وفي عام ٢٠٠٨، تقلد منصبه الحالي، الذي أصبح مسؤولاً فيه عن معالجة القضايا المتصلة بالتعاون التقني الثنائي والمتعدد الأطراف، وإدارة موظفي الخدمة المدنية الدوليين الصينيين، والمعاهدات الدولية في مجالي تنمية الموارد البشرية والضمان الاجتماعي. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، ظل السيد داي يشارك على نطاق واسع في وضع وإصلاح سياسات الموارد البشرية بالصين وقد اكتسب خبرة واسعة في مجالات العمل والتوظيف وتنمية الموارد البشرية. وبالاعتماد على الخبرة الدولية المتقدمة، فإنه يسعى إلى تقديم المشورة الجوهرية والاقتراحات المتعلقة بتحسين سوق العمل في الصين، وشبكتها المعنية بخدمات التوظيف في القطاع العام، ونظامها المعني بالتأهيل المهني.

وفي الوقت نفسه، وبوصفه مدافعاً قوياً عن التبادل والتعاون الدوليين، فإنه يشارك بقوة في التعاون مع منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي في المجالات التالية: التوظيف، وسياسات الهجرة، والضمان الاجتماعي، وأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وفي الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩، ترأس الحوار السنوي بين الصين والاتحاد الأوروبي بشأن العمالة والشؤون الاجتماعية. وفي الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩، وباعتباره مندوباً حكومياً، فقد شارك في اجتماع كبار المسؤولين عن العمل بالصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي الوقت الحالي، وبوصفه كبير المفاوضين، فإنه يرأس المفاوضات الثنائية المتعلقة بالضمان الاجتماعي المعقودة بين الصين وبلدان أخرى. وهو يمثل الصين أيضا في الرابطة الدولية للمهارات العالمية كمندوب رسمي. والسيد داي حاصل على درجة الماجستير من جامعة نورمال ببيجين وعلى درجة الماجستير من جامعة مانشستر.

ميريديث ادواردز (أستراليا)

بدأت الأستاذة ميريديث إدواردز، الأستاذة الفخرية بجامعة كانبيرا حاليا، حياتها المهنية ككبيرة معيدين بالجامعة الوطنية الأسترالية، وأصبحت كبيرة محاضرين بمعهد الحوكمة بالكلية الأسترالية النيوزيلندية للحكم التابعة لجامعة كانبيرا، ثم رئيسةً لمجلس مركز تبادل المعلومات المعني بسد الفجوة، ثم زميلةً زائرةً بالجامعة الوطنية الأسترالية قبل أن تنضم إلى الخدمة العامة للكمنولث، حيث عملت خلال الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٧ في العديد من الأقسام، تقدِّم المشورة بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة الاجتماعية، والتعليم، وسوق العمل. وأصبحت نائبة سكرتير إدارة رئاسة الوزراء ومجلس الوزراء في عام ١٩٩٣، حيث شغلت هذا المنصب حتى عام ١٩٩٧. وعمِلت في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٧ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢ في منصب وكيل نائب رئيس جامعة كانبيرا. والأستاذة إدواردز هي المدير المؤسس للمعهد الوطني للحوكمة في عام ١٩٩٩، وقادت المعهد إلى أن أصبحت أستاذة فخرية بجامعة كانبيرا في عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٧، تولت رئاسة مجلة تصدر عن برنامج الأبحاث بالكلية الأسترالية النيوزيلندية للحكم. وإضافة إلى ذلك، كانت الأستاذة إدواردز عضوا في لجنة ران لتمويل التعليم العالي (١٩٨٨-١٩٨٩)، وعضواً في المجلس الاستشاري الأسترالي للإحصاءات (١٩٨٨-٢٠٠١)، وزميلةً في المعهد الأسترالي للإدارة، وعضوا في المجلس الاستشاري لمركز القانون الدولي والقانون العام التابع للجامعة الوطنية الأسترالية، ورئيسةً لمجلس الجمعية الاقتصادية لأستراليا ونيوزيلندا (فرع إقليم العاصمة الأسترالية) من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦. وعُيِّنت في عام ١٩٩٤ زميلة في أكاديمية العلوم الاجتماعية في أستراليا، وزميلة في معهد الإدارة العامة في أستراليا في عام ٢٠٠١. وقد نُشر

للأستاذة إدواردز العديد من المقالات وقدمت العديد من الأوراق البحثية عن وضع وتحليل السياسات، وبخاصة في مجالات الاقتصاد والضرائب في السياق الأسري، وإعالة الأطفال، والإسكان، والفقر، والمرأة في الحكومة، ومؤخراً عن مجموعة من المسائل المتعلقة بالحوكمة في القطاع العام. ويعتمد كتابها الذي صدر في عام ٢٠٠١ بعنوان السياسة الاجتماعية، السياسة العامة: من تشخيص المشكلة إلى الممارسة على دراسات حالات إفرادية مأخوذة من عملها في الخدمة العامة بالكمنولث. وحصلت على وسام أستراليا في عام ١٩٩٢ تقديرا لخدماتها في مجالي التعليم والرعاية الاجتماعية.

والتر فوست (سويسرا)

السفير والتر فوست هو الرئيس السابق للوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي. وهو من مواليد عام ١٩٤٥، وحاصل على درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة سانت غالين، سويسرا. وقد شغل مناصب في المجال المصرفي والإدارة العامة، مثل عمله بالسلك الدبلوماسي السويسري (حيث كلف بمهام في جنيف، وبغداد، وطوكيو) وفي مكتب التكامل الأوربي (الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة التابعة للاتحاد الأوروبي). وعمِل مستشاراً شخصيا لرئيس الاتحاد السويسري في عام ١٩٨٥، ثم انتُخب لمنصب المدير العام لمكتب تشجيع التجارة السويسرية، وهو مكتب شبه حكومي. وفي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣، شغل منصب السكرتير العام لوزارة الداخلية (العلوم/البحوث، الصحة العامة، الضمان الاجتماعي، الثقافة، الإحصاء، البيئة، إلخ). وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٨، شغل منصب رئيس الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي. ومنذ تقاعده، ترأس و/أو عمِل في مجالس مختلفة مثل مجالس معهد الأخلاقيات العالمية، ومؤسسة الابتكار الأفريقية، ومكتبة الاسكندرية/مصر، ومنتدى الاتحادات الفيدرالية، والتحالف من أجل الحوار بشأن أفريقيا، والمجلس الدولي لإدارة المخاطر، والصندوق العالمي لتنوع المحاصيل، ومؤسسة تقاسم البيانات الرقمية، وشركة هلفتيا سولار للطاقة الشمسية، إضافة إلى العديد من المؤسسات الخيرية في سويسرا. والسيد فوست عضو بلجنة النطاق العريض للتنمية الرقمية التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات/منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وعمِل رئيساً لشراكة المعرفة العالمية في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨، وعضواً في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو عضو سابق في اللجنة التوجيهية للتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية التابع للأمم المتحدة.

ألكسندر نافارو غارسيا (البرازيل)

يعمل السيد ألكسندر نافارو غارسيا حالياً نائباً لوزير التكامل الوطني. وهو يمتلك معرفة واسعة بالإدارة العامة، حيث أنه حاصل على مركز خبير رئيسي في مجال الإدارة العامة من الكلية الوطنية للإدارة العامة. وقد شارك في اجتماعات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بصفة مراقب منذ عام ٢٠٠٦. كما أن السيد غارسيا حاصل على درجة في الدراسات الجامعية العليا في مجال التشريعات الوطنية، وعلى درجة جامعية في مجال إدارة الأعمال. وتقلد عدداً من المناصب الرئاسية، بما في ذلك منصب رئيس مجلس إدارة مصنع نيوكليبراس للمعدات الثقيلة التابع لوزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، كما عمِل في عدد من مجالس الإدارات، بما في ذلك مجلس إدارة مجلس التنمية المتكاملة بمنطقة العاصمة الاتحادية. وقد حصل السيد غارسيا أيضاً على عدد من الجوائز، من بينها وسام الجدارة البحرية والوسام الوطني للجدارة العلمية.

أنجيليتا غريغوريو – ميديل (الفلبين)

السيدة أنجيليتا غريغوريو – ميديل هي المدير التنفيذي للشبكة الفرعية للمساءلة الاجتماعية بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة بيلفيلد بألمانيا. وتقوم بالتدريس في جامعة أتينيو دي مانيلا، وهي عضو أساسي في هيئة التدريس ببرنامج القيادة بكلية أتينيو للحكم. وتتمتع بخبرة في تصميم مبادرات المساءلة الاجتماعية وتطويرها وتنفيذها، وعلى وجه الخصوص في إندونيسيا، والفلبين، وكمبوديا، ومنغوليا. وتشمل خبراتها المهنية أيضاً: وضع البرامج القطرية وتقديم المساعدة التقنية إلى المنظمات الشريكة، ولا سيما في مجال وضع وتقييم المشاريع (التأمين الصحي الاجتماعي، وتنمية القدرات في مجالي الدعوة ومباشرة الأعمال الحرة) بجمعية الرعاية الاجتماعية للعمال في ألمانيا؛ والشراكة الآسيوية لتنمية الموارد البشرية في المناطق الريفية في آسيا؛ ووضع ورصد المشاريع بطريقة تشاركية؛ والتنمية المؤسسية؛ وتقييم التنمية المجتمعية (مركز الخدمات المجتمعية، جواد كالينغا)؛ ووضع مؤشر برنامجي للحكم الرشيد؛ والتقييم المؤسسي (الهيئة الوطنية للتنمية الاقتصادية، وشعبة الميزانية والإدارة، والهيئة الوطنية لمكافحة الفقر) بجامعة أتينيو دي مانيلا؛ وتقييم مرفق تنمية الموارد البشرية الفلبيني الأسترالي مع الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية؛ والوكالة الكندية للتنمية الدولية؛ والإدارة القائمة على النتائج وتنمية التعاونيات (التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق التعاونيات في الفلبين)؛ ووضع وتقييم مؤشرات الأداء؛ وتقييم وتصميم مشروع مرفق للمنح الصغيرة مع سفارة اليابان؛ ومؤسسة البيئة الفلبينية؛ وتقييم الأداء والتخطيط الاستراتيجي؛ ودائرة التنمية

الألمانية؛ وتنمية القدرات (بمشاركة المنظمات غير الحكومية والحكومة)؛ ومشروع لإدارة وتنظيم الأراضي؛ وتنمية القدرات في مجال رصد وتقييم المشاريع والبرامج؛ والمنظمة الأسقفية لرعاية البؤساء، ألمانيا؛ وتقييم البرامج (في مرحلة التكوين)؛ وحوار الشراكة بين الفلبين والمنظمة الأسقفية لرعاية البؤساء (التطوير التنظيمي والتيسير)؛ والرصد والتقييم مع اللجنة الوطنية المعنية بدور المرأة الفلبينية؛ وبرنامج مشاورات القطاعات الأساسية مع اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر؛ والتخطيط الاستراتيجي مع مؤسسة السلام والمساواة؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على عملية الرصد والتقييم مع المركز الفلبيني للسكان والتنمية.

إيغور خاليفينسكي (الإتحاد الروسي)

توجد لدى السيد إيغور خاليفينسكي خلفيةً أكاديميةً متميزةً تشتمل على أكثر من أربعين عاماً من الخدمة المدنية الدبلوماسية والدولية. ولدى السيد خاليفينسكي خبرة مهنية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما، بما في ذلك المشاركة بنجاح في مختلف عمليات الأمم المتحدة. وفي الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ٢٠١٢، شغل عدداً من المناصب الدبلوماسية ومناصب داخل الحكومة، بما في ذلك منصب السفير المتجول، ونائب المفتش العام في وزارة الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي (١٩٩٧-٢٠١٢). وتشمل أنشطته الأكاديمية العمل أستاذا في الأكاديمية الروسية لخدمة الدولة، التي تتبع مباشرة رئيس الاتحاد الروسي (١٩٩٦-١٩٩٨)، وأستاذا في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية (١٩٩١-١٩٩٤). والسيد خاليفينسكي عضو في الاتحاد العالمي لعلوم الإنتاجية، والأكاديمية الروسية للتعليم المهني، والرابطة الروسية للعلاقات العامة، والاتحاد الروسي للصحفيين. وهو نائب لرئيس الأكاديمية الدولية للمعلوماتية.

مشتاق خان (بنغلاديش)

يعمل الأستاذ مشتاق خان حاليا أستاذا للاقتصاد في كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية التابعة لكلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، وكان أستاذاً زائراً في جامعة دكا، ببنغلاديش، وجامعة شولالونغكورن، بتايلند. وقد حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كمبريدج. وتشمل الاهتمامات البحثية للأستاذ خان مجالات الاقتصاديات المؤسسية، واقتصاد تحقيق الربح بالتلاعب بالنظم الحكومية أو الاجتماعية، والفساد والمحسوبية، والسياسة الصناعية، وتدخل الدولة في البلدان النامية. وتشمل اهتماماته الأخرى التنمية الاقتصادية في جنوب وجنوب شرق آسيا، مع التركيز بشكل خاص على شبه القارة الهندية. وقد قام بتحرير الكتابين المعنونين تكوين الدولة في فلسطين: مقومات البقاء والحوكمة في سياق تحول اجتماعي (٢٠٠٤)، والريع، وتحقيق

الريع بالتلاعب بالنظم الحكومية أو الاجتماعية والتنمية الاقتصادية: النظرية والأدلة في آسيا (٢٠٠٠). وقد ألّف العديد من الفصول في كتب من بينها ''الفساد والحوكمة في المراحل المبكرة من الرأسمالية: استراتيجيات البنك الدولي وأوجه قصورها'' (٢٠٠٢)، في كتاب التغيير الجذري في طريقة عمل البنك الدولي؛ و ''فشل الدولة في البلدان النامية واستراتيجيات الإصلاح المؤسسي'' (٢٠٠٤)، في كتاب نحو سياسات مناصرة للفقراء: مؤسسات المعونة والعولمة؛ و ''التحول الرأسمالي'' (٢٠٠٥)، في كتاب أصول اقتصاديات التنمية: كيف عالجت مدارس الفكر الاقتصادي التنمية. وقد نُشرت مقالاته في العديد من المجلات، مثل المجلة الاقتصادية الأمريكية، واقتصاديات التحول، وإشاعة الديمقراطية، ومجلة التغيير الزراعي، والاقتصاد السياسي الجديد، ومجلة التنمية الدولية، والمجلة الأوربية للبحوث الإنمائية. وإضافة إلى مسيرته الأكاديمية، عمِل الأستاذ خان مستشارا لمؤسسات دولية تركز على البلدان الفقيرة، من بينها البنك الدولي، وإدارة التنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الآسيوي.

فرانسيسكو لونغو مارتينيز (إسبانيا)

يعمل الأستاذ فرانسيسكو لونغو مارتينيز حاليا مديراً لمعهد الإدارة العامة وشؤون التنظيم بالمدرسة العليا لإدارة الأعمال والتوجيه بجامعة رامون ليول في برشلونة، إسبانيا. وقد كان السيد لونغو في السابق أستاذاً في إدارة الموارد البشرية بكلية التجارة بالمدرسة العليا لإدارة الأعمال والتوجيه (جامعة رامون ليول) حيث يقوم حاليا بإدارة المعهد ويرأس مجلس أعضاء هيئة التدريس. وهو عضو في مجلس كلية الإدارة العامة لمقاطعة كاتالونيا واللجنة التي أنشأتها الحكومة الإسبانية لتحليل القانون الأساسي للتوظيف العام الذي تم إقراره مؤخراً. وقبل أن يلتحق بالمدرسة العليا لإدارة الأعمال والتوجيه، كان يعمل مديراً لشعبة الموارد البشرية ومديراً للخدمات المركزية ببلدية برشلونة. وهو عضو في هيئات التحرير في عدة مجلات علمية مشهود لها دولياً في مجال الإدارة العامة، من بينها المجلة الدولية للإدارة العامة، ومجلة إدارة شؤون الموظفين العموميين. وقد نُشرت له على نطاق واسع مقالات عن المسائل المتعلقة بالتوظيف العام، والحوكمة العامة، والموارد البشرية، والتصميم المؤسسي. وهو مؤلف كتاب معروف عن الإدارة العامة للموارد البشرية، هو الكفاءة والمرونة، الذي نشر باللغتين الإسبانية والبرتغالية. وتشمل الكتب التي شارك في تحريرها مؤخراً سيناريوهات الإدارة العامة في القرن الحادي والعشرين (٢٠٠٨) وإضفاء الطابع المهني على العمالة في القطاع العام في أمريكا اللاتينية (صدر عن مركز العلاقات الدولية ودراسات التنمية (٢٠٠٨)). وعمل أيضا استشاريا دوليا لعدة حكومات في كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية، وقدم المشورة إلى

منظمات دولية من بينها الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمعهد الأوروبي للإدارة العامة. كما ساهم في وضع الميثاق الإيبيرو - أمريكي للخدمة العامة (٢٠٠٣) الذي رحبت باعتماده الجمعية العامة في قرارها ٢٣١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وهو معروف بأنه مهندس المنهجية التشخيصية للتحليل المؤسسي للنظم الوطنية للخدمة العامة التي يستعين بها حاليا مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي. وهو حاصل على شهادة في القانون من جامعة برشلونة.

بول أوكويست (نيكاراغوا)

يشغل السيد بول أوكويست حاليا منصب وزير السياسة الوطنية في حكومة نيكاراغوا، كما أنه سكرتير خاص لرئيس الجمهورية في شؤون السياسة الوطنية. وكان مستشاراً رئيسياً لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين. وعمل السيد أوكويست كبيراً للمستشارين الرئاسيين في حكومة نيكاراغوا. وقدم المشورة، بإسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لحكومات إكوادور وباكستان ومنغوليا بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة العامة، وتطبيق اللامركزية، وتنمية القطاع الخاص، وبناء القدرات التقنية في عدد من القطاعات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات، والتدريب. وقد عمل كمدير ومستشار إقليمي لبرنامج الحوكمة الإقليمي لآسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبتلك الصفة، كان له دور مؤثر في إضفاء الصبغة المؤسسية على إصلاحات الحوكمة في الصين، وبناء السلام في جنوب الفلبين، وإنشاء شبكة لتحليل السياسات في أوساط برلمانات بلدان المنطقة الآسيوية. والسيد أوكويست هو مؤلف برنامج تدريبي متعدد الوحدات معني بالحوكمة، تحمل وحدته الأساسية عنوان ”تسخير الحوكمة البشرية لأغراض الأمن البشري“. وكان له دور فاعل في عملية التحول الديمقراطي في بلده الأم، وفي إعادة تنظيم ديوان الرئاسة في إكوادور، وفي إدخال نظام إصلاح الإدارة العامة في شيلي. وهو مؤسس ومدير معهد الدراسات النيكاراغوية الذي قام بإجراء دراسات هامة لصالح الاتحاد الأوروبي تُعنى بالأبعاد المتعددة للحوكمة الفعالة، بما في ذلك التعليم، وحقوق الإنسان، وبناء المؤسسات الديمقراطية، والمجتمع المدني، وتمكين المجتمعات المحلية. وقد صمم السيد أوكويست برامج لبناء القدرات لمؤسسات عدة تشمل كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو بإيطاليا، والاتحاد الأوروبي. وهو حاصل على درجتي الدكتوراه والماجستير في العلوم السياسية من جامعة كاليفورنيا في بيركلي.

دالماس أنيانغو أوتينو (كينيا)

كان السيد دالماس أنيانغو أوتينو، إلى حين الانتخابات التي اختُتمت مؤخراً في كينيا، يعمل وزيراً للدولة لشؤون الخدمة العامة بمكتب رئيس الوزراء الكيني، ورئيساً لمؤتمر الوزراء الأفارقة المعني بالخدمة العامة. وهو حالياً عضو في مجلس الشيوخ. وهو يحمل درجة البكالوريوس في علم الاقتصاد التطبيقي من جامعة ماكيريري، أوغندا، واضطلع بدورات للدراسات العليا في مجالات الإدارة والتأمين والمالية. وقد مُنح السيد أوتينو الأوسمة التالية: وسام الزعيم الحامل للرمح المحترق الكيني (١٩٨٦)، ووسام الزعيم الحامل للقلب الذهبي الكيني (١٩٨٩). وتشمل مجالات خبرته الاقتصاد والمالية والتأمين، وهو عضو منتسب في معهد التأمين المعتَمَد قانوناً، فضلا عن كونه مُمارساً مُجازاً في مهنة التأمين. وهو عضو منتخب في البرلمان الكيني منذ عام ١٩٨٨، وقد عمِل وزيرا في حكومة كينيا بوزارة الصناعة (١٩٨٨-١٩٩١)، ووزارة تخطيط وتوظيف القوى العاملة (١٩٩١)، ووزارة النقل والاتصالات (١٩٩١-١٩٩٦)، ووزارة الخدمة العامة (منذ ٢٠٠٨). وعمِل أيضا كعضو في المجلس التنظيمي للكهرباء (١٩٩٨-٢٠٠١)، ومديراً للبنك التجاري الكيني (١٩٨٢-١٩٨٥)، وأميناً لخزانة مجلس جامعة كينياتا. ويمتلك السيد أوتينو خبرة واسعة، بما ذلك خبرته كمدير في القطاع الخاص، ومدير في القطاع العام، ووزير، وعضو في البرلمان، ولاسيما كسياسي مكلف بإصلاح الخدمة العامة في أفريقيا. والسيد أوتينو حاليا واحد من الوزراء الأكثر تأثيراً في مجال الخدمة العامة في أفريقيا فيما يتعلق ببناء قدرات القطاع العام.

مارتا أويهانارتي (الأرجنتين)

السيدة أويهانارتي هي محامية ومديرة حالياً لشركة 'لوكال كونسيولتوريس'، وهي شركة استشارية تساعد الحكومات المحلية على تحسين الحوكمة. وقد شغلت في السابق منصبي وكيل أمين الإصلاحات المؤسسية وتعزيز الديمقراطية، والمدير الوطني لبرنامج التحقق من المواطنين. وحصلت على شهادتها الجامعية في القانون عام ١٩٧١ بمرتبة الشرف من جامعة بوينس آيرس. وهي وسيط مسجل لدى وزارة العدل ومؤسس مشارك ورئيس لمؤسسة سلطة المواطن، وهي مؤسسة غير مرتبطة بأي حزب تُعنى بتعزيز مشاركة المواطنين. وقد شغلت في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٧ منصب مديرة مركز مشاركة المواطنين والإدارة التابع لحكومة مدينة بوينس آيرس، كما عملت في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٣ ممثلة لمدينة بوينس آيرس. وإضافة إلى ذلك فقد كانت رئيسة للجنة العدالة بالهيئة التشريعية لمدينة بوينس آيرس في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣. وعملت السيدة أويهانارتي أيضاً عضوا في المجلس الأكاديمي لمعهد تعزيز حقوق الإنسان؛ وعضواً في اللجنة

المنظمة للحوار بين البلدان الأمريكية والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، الذي يوجد مقره في واشنطن العاصمة؛ وعضواً في مجلس الخبراء المعنيين بالإدارة العامة. وقد ألّفت الكتب التالية: غيابك وحضورك (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)، وكيف تمارس سلطتك كمواطن (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)؛ والصادر عن دار 'Norma'، للنشر؛ والوساطة: تحوُّل في الثقافة (كمؤلف مشارك، ١٩٩٥)، الصادر عن دار 'Paidos' للنشر؛ و ''الحلزون المزدوج'' في كتاب النشطاء والمثقفين في المجتمع المدني بأمريكا اللاتينية (مؤلف مشارك، ٢٠٠٦)، الصادر عن دار 'CEDES' للنشر؛ و ''مشاركة المواطنين في نص دستور مدينة بوينس آيرس'' في كتاب دستور مدينة بوينس آيرس ١٩٩٦-٢٠٠٦ (مؤلف مشارك، ٢٠٠٦)، الصادر عن معهد السياسة العامة؛ و ''المرونة والوصول إلى توافق: عنصران لقيادة اجتماعية فعالة'' في كتاب الزعماء الجدد: الواقع المتمثل في تحول السلوكيات'' (مؤلف مشارك، ٢٠٠٨)، الصادر عن 'مركز التدريب على القيادة الجديدة؛ وثمار الديمقراطية: دليل لتنفيذ عمليات التحقق من المواطنين في الحكومات المحلية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والميثاق الأيبيري الأمريكي لمشاركة المواطنين في الإدارة العامة، مركز أمريكا اللاتينية للتوثيق الاقتصادي والاجتماعي.

ماسينا بالوكي (جمهورية توغو)

عمل السيد ماسينا بالوكي أميناً عاماً لحكومة جمهورية توغو منذ عام ٢٠٠٣. وهو أيضاً مسؤول عن سياسة الإدارة العامة والتحديث في توغو، كما شغل مناصب مختلفة في القطاع العام في توغو، بما في ذلك منصب المدير العام للهيئة التنظيمية لقطاع البريد والاتصالات، ومستشار لرئيس الجمهورية، ومستشار قانوني لرئيس الجمعية الوطنية، ومستشار قانوني للجنة الخصخصة، وعضو في اللجنة الانتخابية، وعضو في لجنة صياغة الدستور. وهو يمتلك خبرة عملية وفهماً في مجال تحديث الإدارة العامة في بلدان أفريقيا الفرنكوفونية. والسيد ماسينا حاصل على درجة الدكتوراه في القانون العام من جامعة باريس.

إيكو براسوجو (إندونيسيا)

تخرج السيد إيكو براسوجو من كلية العلوم الاجتماعية والسياسية بجامعة إندونيسيا. وحصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الإدارة العامة من الجامعة الألمانية للعلوم الإدارية، بمدينة شباير، بألمانيا. وقد شغل السيد براسوجو كرسياً في قسم العلوم الإدارية بجامعة إندونيسيا منذ عام ٢٠٠٦ حيث عمِل رئيساً للقسم في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩، وعضواً في مجلس الأمناء بالجامعة في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١.

وهو الآن رئيس برنامج الدراسات العليا في مجال الإدارة العامة بجامعة إندونيسيا. والسيد براسوجو هو أيضاً رئيس معهد الرقابة على الحكم المحلي بكلية العلوم الاجتماعية والسياسية التابعة لجامعة إندونيسيا ورئيس هيئة تحرير مجلة قطاع الأعمال والبيروقراطية. وهو عضو في اللجنة التوجيهية بالمجلس التنفيذي للمنظمة الإقليمية الشرقية للإدارة العامة، ورئيس لجنة الخبراء بالرابطة الإندونيسية للإدارة العامة، وعضو بالرابطة الآسيوية للإدارة العامة. وقد كان أستاذاً زائراً بجامعة فرايبورغ (١٩٩٨) وبمعهد البحوث للدراسات العليا في مجال السياسات (٢٠١٠). وقام بنشر ١٥ كتاباً (باللغة الإندونيسية) والعديد من المجلات كما قدم ورقات بحثية في العديد من المؤتمرات والندوات الدولية. وعمِل السيد براسوجو في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٠ مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لصالح وزارة الإصلاح الإداري بإندونيسيا، حيث قدم خدماته ومشورته بشأن العديد من مشاريع الإصلاح. وشارك السيد براسوجو في صياغة عدة مسودات لقانون إصلاح البيروقراطية واللامركزية في إندونيسيا. وظل عضواً في المجلس الاستشاري للاستقلال الذاتي المحلي في إندونيسيا منذ عام ٢٠٠٦. وهو يشغل حالياً منصب نائب وزير الإصلاح الإداري بجمهورية إندونيسيا. وتشمل اهتماماته البحثية مجالات النظام الاتحادي واللامركزية، وإرساء الديمقراطية والديمقراطية المحلية، والاقتصاد السياسي في إطار البيروقراطية، والإصلاح الإداري، والدراسات في مجال السياسات العامة.

أوديت رامسنغ (جنوب أفريقيا)

السيدة أوديت رامسنغ هي حالياَ المسؤول التنفيذي للموارد البشرية بمجموعة 'ميتروبوليتان هيلث'. وكانت تشغل واحداً من أعلى المناصب في القطاع العام كمدير عام سابق للجنة الخدمة العامة، وهي مؤسسة مستقلة قائمة على المعرفة مسؤولة عن الإشراف على أداء الخدمة العامة في جنوب أفريقيا. وقد دُعِيت لحل أكثر قضايا الخدمة العامة تعقيدا بنجاح وذلك بفضل قدرتها المُثْبَتة على إجراء البحوث الشاملة ووضع الإجراءات الاستراتيجية المناسبة التي تؤدي إلى نتائج مستدامة. ورُشحت لتمثيل جنوب أفريقيا في الاجتماع المشترك المعني بتنمية الموارد البشرية في الخدمة العامة في سياق التكيف الهيكلي والتحول (منظمة العمل الدولية، جنيف) وانتُخبت رئيسة للفريق الحكومي. وعُينت أيضاً عضواً في فريق لجنة ديساي للتحقيق، الذي قام بالتحقيق في المخالفات الإدارية المزعومة في مقاطعة الكاب الغربية. وإضافة إلى ذلك، قامت بنشر عدد من المقالات في منشورات وطنية ودولية، وكثيراً ما وُجهت إليها طلبات للمشاركة في محافل بوصفها خبيرة في مجال الإدارة العامة. كما أنها مسجلة كمحامية لدى المحكمة العليا بجنوب أفريقيا. والسيدة رامسنغ هي

أول رئيس للأمانة المؤقتة لرابطة اللجان الأفريقية للخدمات العامة وتعمل كرئيسة للفريق العامل الذي ترعاه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمعني بشبكة إدارة الموارد البشرية بالقطاع العام في أفريقيا، حيث انتخبت نائبة لرئيس الشبكة. وهي حاصلة على درجات البكالوريوس في الآداب، والبكالوريوس في القانون، والماجستير في إدارة الأعمال، وفازت بمنحة نيلسون مانديلا الدراسية المرموقة التي مكنتها من نيل درجة الماجستير في الإدارة والتنمية من جامعة ساسكس بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ألان روزنباوم (الولايات المتحدة الأمريكية)

عمِل السيد ألان روزنباوم على مدى السنوات السبع عشرة الماضية مديراً لمعهد الإدارة العامة وخدمة المجتمع، وأستاذاً للإدارة العامة في جامعة فلوريدا الدولية. وقبل توليه منصبه الحالي، تقلَّد السيد روزنباوم المناصب الأكاديمية التالية: عميد كلية الشؤون والخدمات العامة بجامعة فلوريدا الدولية، وأستاذ مساعد في علوم السياسات العامة بكلية الدراسات العليا بجامعة ميريلاند، حيث عمِل مديراً لمعهد ميريلاند للتحليل والبحث في مجال السياسات العامة، وهو معهد للبحوث في مجال السياسات العامة موجّه نحو حكومة الولاية. وعمِل السيد روزنباوم في الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة حيث كان يعالج المسائل المتعلقة بالعلاقات بين السلطة التنفيذية والكونغرس في مجال السياسة التعليمية خلال إدارة الرئيس كارتر، وبهيئات التدريس بجامعة كينيتيكت وجامعة ويسكونسن، ماديسون، كما تقلد منصباً بحثياً بجامعة شيكاغو. وانخرط السيد روزنباوم، منذ أن ترك منصب العمادة، انخراطاً شديداً في تقديم المساعدة التقنية والاستشارات وإجراء البحوث في مجالي الإدارة العامة الدولية والتنمية الديمقراطية. وقد صدرت له كتابات عن إصلاح الحكم، وقضايا اللامركزية، والعلاقات التشريعية، كما قدم المشورة في أكثر من ٨٠ بلداً في أنحاء العالم، أو عمِل بها أو ألقى كلمات فيها. وتقلد السيد روزنباوم منصب رئيس الرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤ وكذلك في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠. وانتُخب في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١١ نائباً لرئيس الجمعية الأمريكية للإدارة العامة، وسيتقلد رئاسة هذه الجمعية في عام ٢٠١٤. وعمِل في اللجان التنفيذية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية، والرابطة الوطنية لكليات الشؤون العامة والإدارة، وترأس أيضاً اللجنة الدولية لتلك الرابطة. وإضافة إلى ذلك، فقد عمل في اللجنة الدولية، وترأس لجنة ليونارد د. وآيت بالرابطة الأمريكية للعلوم السياسية، كما ترأس فرقة العمل المعينة من قِبَل الامم المتحدة والمعنية بمعايير التميز في التعليم والتدريب في مجال الإدارة العامة. وهو حاصل على العديد من الجوائز والأوسمة من الحكومات المحلية والإقليمية ومن رابطات الإدارة العامة

في جميع أنحاء العالم. والسيد روزنباوم حاصل على درجة الليسانس في التاريخ من جامعة ميامي وعلى درجة الماجستير في إدارة التعليم العالي من جامعة جنوب إلينوي، إضافة إلى درجة الماجستير في العلوم السياسية والإدارة العامة من جامعة كاليفورنيا، بيركلي. وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة شيكاغو عام ١٩٧٦.

مارغريت سينر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السيدة مارغريت سينر هي كبيرة مستشارين استراتيجيين مستقلة متخصصة في الحوكمة والقيادة والتغيير وبناء المؤسسات. وقد قادت السيدة سينر أثناء حياتها المهنية في مجال الخدمة المدنية بالمملكة المتحدة عدداً من المبادرات على نطاق تلك الخدمة في المملكة المتحدة وفي أماكن أخرى، واكتسبت خبرةً دوليةً واسعة النطاق، بما في ذلك إعارتها إلى الحكومة الكينية كمستشارة لرئيس الوزراء. أولا عند تأسيس مكتبه ووضع خطته الاستراتيجية، ثم أثناء تنفيذ تلك الخطة، بما في ذلك عمليات التحول في القطاع العام، وتنمية المهارات القيادية، وتطبيق الدستور الجديد. وقبل ذلك مباشرة قامت بدعم رئيس وحدة التنفيذ التابعة لرئيس الوزراء بالمملكة المتحدة في إنشاء المساءلة عن النتائج، وهي مساءلة شاملة لجميع القطاعات الحكومية. وقد عملت في السابق مديرةً لمبادرة المعاهد التي تقوم بها رابطة الكمنولث للإدارة العامة والتنظيم. وأثناء عملها في الرابطة، قامت السيدة سينر بإنشاء شبكة المعاهد، حيث عملت مع قادة الإصلاح ورؤساء الخدمة العامة ورؤساء المعاهد على مواءمة التعلم والتطور بصورة أكثر فعالية مع تحديث وإصلاح الخدمة العامة. وقامت، بصفتها مديرة لمركز الدراسات المتعلقة بالإدارة والسياسات، بدور رائد في إدماج مجلس قيادة المؤسسات التابع لمجلس الوزراء بالمملكة المتحدة في كلية الخدمة المدنية، ثم أشرفت بعد ذلك على تدشين المدرسة الوطنية الجديدة لشؤون الإدارة بصفتها نائبة لمديرها. وهي لديها خبرة واسعة في برامج الإصلاح والتحديث الوطني؛ وكانت رئيسة لمجلس قيادة المؤسسات من خلال برنامج القيادة من أجل الإنجاز بالمملكة المتحدة، وقدمت المشورة بشأن الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية في إنشاء الوكالات التنفيذية التابعة مباشرة لرئيسة الوزراء تاتشر. وقادت مبادرةً شاملةً لجميع قطاعات الخدمة المدنية تتعلق بالجودة وخدمة العملاء، حيث أنشأت قاعدة البيانات المرجعية للوكالات. ولما كانت لها خلفية اكتسبتها من عملها في إدارةٍ تنفيذيةٍ كبيرةٍ، فقد قامت بتنفيذ نُهُج جديدةٍ لإدارة الأداء، والأجور، والهيكل التنظيمي. وإضافة إلى عملها مع الكمنولث، فقد قادت مهام في أوروبا والصين والشرق الأوسط، وأفريقيا، وكذلك لدى منظمات دولية كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث مثلت المملكة المتحدة في مجال الحوكمة العامة. وهي لديها خلفية مهنية

في مجال إدارة الموارد البشرية، وقد شاركت في أفرقة الخبراء بالمملكة المتحدة وفي أفرقة الخبراء التابعة للأمم المتحدة والكومنولث. وهي المؤسس والمدير الأول لمعهد سنينغديل، وعضو في مجلس إدارة رابطة الإدارة والسياسات، وزميلة في المعهد المعتَمد قانوناً لشؤون الموظفين والتنمية. وقد عمِلت لعدة سنوات عضواً في هيئة تحكيم جائزة اتحاد الإدارة العامة بالمملكة المتحدة. وهي لا تزال تقدم المشورة محلياً ودولياً وتساهم في المؤتمرات الدولية وفي التعليم فوق الجامعي.

دونا سكولا (جمهورية مولدوفا)

السيدة دونا سكولا هي نائبة وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجمهورية مولدوفا، حيث تم تعيينها في هذا المنصب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ولدى السيدة سكولا أكثر من عشرين عاما من الخبرة الإدارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد قادت إحدى الشركات الرائدة في مجال التزويد بخدمات الإنترنت في مولدوفا، التي تسهم في تطوير الإنترنت ونشر تكنولوجيا النطاق العريض في البلد. وتولّت السيدة دونا إدارة برنامج القدرة التنافسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار مشروع قامت بتنفيذه شركة 'كيمونيكس' الدولية في مولدوفا لصالح وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (نيسان/ابريل ٢٠٠٧ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩). وفي الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، قامت بتأسيس شركة 'غلوبنت'، وهي شركة للتزويد بخدمات الإنترنت أدخلت إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت باستخدام تكنولوجيا النطاق العريض لأول مرة في مولدوفا، وأصبحت رائدة في قطاع الأعمال خلال عام واحد فقط. وكانت السيدة سكولا في عام ١٩٩٨ من بين مؤسسي رابطة 'دايناميك نيتويرك تكنولوجيز'، وهي منظمة غير حكومية منبثقة من مؤسسة 'سوروس' وتشارك بنشاط في تطوير الإنترنت، وتقدم التدريب بهدف محو الأمية الحاسوبية، وهي أول وأكبر أكاديمية لسيسكو للربط الشبكي في مولدوفا. وفي الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٢، قامت السيدة سكولا بإستحداث برنامج الربط بشبكة الإنترنت الخاص بمؤسسة 'سوروس' في مولدوفا، الذي يوفر إمكانية وصول المؤسسات التعليمية إلى الشبكة، وأوجد في عام ١٩٩٦ أول قناة إنترنت خارجية غير حكومية. واضطلع فريقها أيضاً بأول جهود لتطوير المحتوى، حيث قدم منصات إعلامية وإعلانية على شبكة الإنترنت في عام ١٩٩٨. وفي الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦، التحقت السيدة سكولا بمؤسسة 'سوروس' كمنسق لبرنامج حوسبة المدارس في مولدوفا حيث عملت مديرةً ماليةً للبرنامج في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. وخلال حياتها المهنية، ظلت السيدة سكولا تشارك بنشاط في تطوير سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث

كانت عضواً في اللجنة التوجيهية لمشروع للحكومة الإلكترونية ممول من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، كما كانت تقدم المشورة بشأن مشاريع متعددة ممولة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة. والسيدة سكولا حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة في مجال هندسة الكمبيوتر في عام ١٩٩٢ من الجامعة التقنية في مولدوفا، وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية غرينوبل للدراسات العليا في إدارة الأعمال مع تخصص في الإدارة الدولية والمشتركة بين الثقافات، وتمويل الشركات، وتسويق الخدمات.

بونتسو سوزان ماتوميلو سيكاتل (ليسوتو)

تساهم السيدة بونتسو سوزان ماتوميلو سيكاتل، بوصفها عضواً حالياً في برلمان ليسوتو تمثل دائرة كاشا نيك الانتخابية، في وضع السياسات والتشريعات، كما تقوم بتخصيص ميزانية البلد، وتوفير الرقابة المتعلقة بالجهاز التنفيذي للدولة، وتوفير القيادة والإشراف لدائرتها الانتخابية. وهي أيضاً وزيرة سابقة مختصة بشؤون الحكم المحلي وشيوخ القبائل، ووزيرة سابقة للصحة والشؤون الاجتماعية، وكبيرة محاضرين سابقة ورئيسة لقسم العلوم السياسية والإدارة العامة بجامعة ليسوتو. وتشمل مجالات خبرتها ما يلي: الإدارة العامة، وإدارة التنمية، والمؤسسات العامة، والحكم المحلي، والتنمية الريفية. وقد عمِلت السيدة سيكاتل رئيسةٍ لعصبة النساء بالمؤتمر الديمقراطي (٢٠١٢)، ورئيسة (٢٠١١-٢٠١٢)، ونائبة للرئيس(٢٠٠٨-٢٠١١) وأمينة عامة (٢٠٠١-٢٠٠٨) لعصبة النساء بمؤتمر ليسوتو من أجل الديمقراطية. وعمِلت أيضاً مديرة لمجالس إدارة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في ليسوتو، ومركز التخصص في مجال الإدارة العامة والتنظيم، ومؤسسة التنمية الوطنية في ليسوتو. وحضرت دورات متعددة للخبراء المعنية بالإدارة العامة بصفة مراقب وقدمت في عام ٢٠١٠ دراسة حالة إفرادية أمام اللجنة عن تمكين المرأة في الحكم المحلي في ليسوتو. ونشرت السيدة سيكاتل أعمالاً في مجالات الإدارة العامة والحكم وبناء المؤسسات.

نجاة زروق (المغرب)

تعمل السيدة نجاة زروق حالياً محافظةً، ومديرةً لتدريب الكوادر الإدارية والفنية، بوزارة الداخلية، بحكومة المغرب. وقد حصلت على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة محمد الخامس بالرباط (خيار العلاقات الدولية). وهي أيضاً خريجة الكلية الوطنية للإدارة العامة بالرباط، وجامعة باريس الأولى (بانثيون - سوربون) في مجال الدراسات الدولية والأوروبية والمقارنة. وإضافة إلى ذلك، فقد حضرت دورات تدريبية متعددة عن

الإدارة العامة في جامعة بيتسبرغ، وعن التنمية الإقليمية في جامعة آيكس مرسيليا الثالثة، وعن إزالة التركيز في فرنسا. ولديها ما يقرب من ٢٩ عاما من الخبرة الإدارية في الخدمة العامة كموظف حكومي في وزارة الداخلية بالمملكة المغربية (منذ عام ١٩٨٣). وعملت لمدة ١٧ عاما في الأمانة العامة للوزارة، قبل ترشحها لشغل منصب رئيسة شعبة التنظيم والاتصال في عام ١٩٩٨. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، عينها الملك محمد السادس مديرة للشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون، وقد شغلت هذا المنصب حتى آذار/مارس ٢٠٠٦ عندما عينها الملك مديرة لتدريب الكوادر الإدارية والفنية. وقد ترأست العديد من اللجان الوزارية أو المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن إزالة التركيز، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين المعايير الأخلاقية بالخدمة العامة، وتشجيع الاستثمارات، وتحسين الظروف المعيشية للأطفال، وتحديث إدارة الموارد البشرية على مستوى الحكومة المحلية، أو عملت في تلك اللجان. وفضلا عن أنها مؤلفة العديد من المقالات والمواد عن المسائل المتعلقة بالإدارة العامة والخدمة العامة، فقد قامت في عام ٢٠٠٨ أيضاً بنشر كتاب عنوانه ”التجارة والتنمية: من الغات إلى منظمة التجارة العالمية“ كتب تصديره باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. والسيدة نجاة زروق محاضرة بدوام جزئي في العديد من مؤسسات التدريب والجامعات في مجالات قانون منظمة التجارة العالمية، وتعزيز الشراكة على المستوى المحلي، والهيكلة الإقليمية، وإزالة التركيز. وهي أيضاً عضو في مجلس إدارة معهد القيادات النسائية العربية ومقره في عمان.

جان زيكاو (ألمانيا)

عمل الأستاذ جان زيكاو مديراً للمعهد الألماني لبحوث الإدارة العامة منذ عام ٢٠٠١. وكان سابقا يشغل منصب أستاذ كرسي القانون العام في جامعة بيليفلد. وهو رئيس معهد تقييم الأثر التنظيمي ورئيس القسم الألماني بالمعهد الدولي للعلوم الإدارية. وهو أيضاً عضو في عدة هيئات ولجان برلمانية وحكومية، من قبيل المجلس الاستشاري لقانون الإجراءات الإدارية بوزارة الداخلية الاتحادية، ولجنة إشراك المواطنين في برلمان ولاية راينلاند بالاتينات، ولجنة الإصلاح الإداري التابعة لرئيس وزراء ولاية ثورينغيا، واللجنة التوجيهية للشراكات بين القطاعين العام والخاص بحكومة ولاية راينلاند بالاتينات، والمجلس الاستشاري للسلوك الإداري المسؤول من الناحيتين الاجتماعية والإيكولوجية التابع لحكومة بريمن. وعمِل مستشاراً لحكومات شتى في مجالات عمليات التحول في الدولة، وتحديث القطاع العام، وإصلاح الإدارة المحلية والوزارية، والأشكال الجديدة للحكم، والتنمية المستدامة، والمسؤولية الاجتماعية والإيكولوجية، وتحسين النظام، وتقدير وتقييم الآثار،

والحكومة الإلكترونية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص وغير ذلك من أشكال التعاون، والمجتمع المدني، والمشتريات العامة، وتنظيم البنى التحتية، وإدارة الموارد البشرية، والإجراءات الإدارية والقضاء الإداري، إضافة إلى عمله مدرّباً في مجال الخدمة المدنية لكبار موظفي الخدمة المدنية بالحكومة. وهو رئيس التحرير ومحرر مشارك في مجلات مختلفة.